Document: EB 2020/131(R)/R.4
Agenda: 4(a)
Date: 7 December 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2021، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Saheed Adegbite
مدير مكتب الميزنة الاستراتيجية
رقم الهاتف: 2957 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.adegbite@ifad.org

Christian Hackel
كبير أخصائيي الميزانية
مكتب الميزنة الاستراتيجية
رقم الهاتف: 2985 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.hackel@ifad.org

Fabrizio Felloni
المدير المؤقت
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2361 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة

روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للاستعراض

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2021، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023

1- قدمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الميزانية النهائية المقترحة لعام 2021 أُعدت بعد عملية داخلية موسعة لإعداد الميزانية، وأنها أخذت في الاعتبار تعليقات لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بشأن الاستعراض المسبق الرفيع المستوى في سبتمبر/أيلول. كما سلطت الإدارة الضوء على التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على الصندوق في عام 2020، مما أدى إلى اقتراح ترحيل نسبة استثنائية قدرها 10 في المائة. وقالت أيضاً إن الصندوق يُقدِّم ميزانية قائمة على نمو حقيقي صفري للسنة الثالثة على التوالي، ولكن زيادة الميزانيات المستقبلية بنسبة معيَّنة ستكون ضرورية لتحقيق مزيد من النتائج شريطة أن يُسفر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق عن نتائج إيجابية.

2- ولفتت الإدارة انتباه اللجنة إلى الحافظة النشطة الإجمالية لعام 2019 التي بلغت 8.6 مليار دولار أمريكي. وقالت إن هذا المقياس مستقر أكثر من برنامج القروض والمِنح أو برنامج العمل، وهو ما دفع الإدارة إلى توجيه مزيد من الاهتمام لنسبة الكفاءة 3 (الحافظة النشطة الإجمالية إلى مجموع التكاليف) التي تُشير التوقعات إلى أنها ستكون إيجابية في السنوات المقبلة.

3- وحُدِّدت أيضاً الأولويات المؤسسية الرئيسية لعام 2021. وأكدت الإدارة أن ميزانية 2021 تركز على ما يلي:

(1) تعزيز قوة عمل الصندوق وحضوره الميداني من حيث المرونة والقدرات والقابلية للتكيُّف، وكذلك زيادة قربه من المستفيدين؛

(2) تنويع قاعدة موارد الصندوق وتوسيعها؛

(3) ضمان المسؤولية المالية من خلال زيادة الاستدامة المالية وتعزيز إدارة المخاطر المؤسسية.

4- واستُوعِبَت تماما جميع زيادات التكاليف الحقيقية لتوفير موارد كافية للأنشطة الاستراتيجية عن طريق إجراء تخفيضات في فئات تكاليف الموظفين وغير الموظفين عقب استعراض منهجي لطلبات الدوائر. ولن يطرأ أي تغيير في عام 2021 على سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، وستبلغ الميزانية العادية الصافية المقترحة 159.4 مليون دولار أمريكي في عام 2021 بما يتماشى مع الاستعراض المسبق رفيع المستوى.

5- وأشارت الإدارة إلى أن الميزانية الرأسمالية المقترحة لعام 2021 ستبلغ 6.75 مليون دولار أمريكي وأنها ستغطي النفقات الرأسمالية الدورية التي يزيد عمرها الاقتصادي على سنة واحدة، وكذلك مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروعات الاستثمارية الرئيسية الأخرى. ولا يخرج هذا المقترح عن الحد الأدنى للنطاق المشار إليه في الاستعراض المسبق رفيع المستوى رغم ارتفاعه بالمعايير التاريخية.

6- وقدم المدير المؤقت لمكتب التقييم المستقل في الصندوق برنامج عمل المكتب المستند إلى النتائج وميزانيته، مركزاً على الأنشطة المقررة لعام 2021 التي نُقحت بعد الاستعراض المسبق. وفي عام 2021، سيجري مكتب التقييم المستقل ما يلي: (1) تقييم على المستوى دون الإقليمي يركز على الهشاشة في أفريقيا الغربية؛ (2) تقييم مجموعة من مشروعات تنمية مؤسسات الأعمال الريفية؛ (3) تقييم مؤسسي للتقدم المحرز في الإصلاحات الجارية في إطار تطبيق اللامركزية في الصندوق؛ (4) تقييم خمسة برامج قطرية واستراتيجيات

قطرية؛ (5) تقرير توليفة تقييمية عن أداء الحكومات؛ (6) تقييمات لأداء أربعة مشروعات؛ (7) التثبت من جميع تقارير الإنجاز؛ (8) التقرير السنوي التاسع عشر عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

7- وسينتهي مكتب التقييم المستقل من تقييم مواضيعي لمساهمة الصندوق في تكيُّف أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغيُّر المناخ؛ وتقييم مؤسسي مشترك لوحدات التقييم في وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها.

8- وأخيراً، وحسب ما أوصى به استعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في الصندوق الذي أجري في عام 2019، سيقوم مكتب التقييم المستقل بما يلي: (1) صياغة دليل جديد للتقييم في عام 2021 بالتعاون مع الإدارة (سيجري الانتهاء منه في عام 2022)؛ (2) إعداد استراتيجية تقييم متعددة السنوات توضح المجالات المواضيعية والأولويات الجغرافية المحددة على الأجلين المتوسط والطويل.

9- وتصل الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل لعام 2021 إلى 5.81 مليون دولار أمريكي. ويمثل ذلك انخفاضاً اسمياً بنسبة 0.85 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 5.86 مليون دولار أمريكي، وهو الانخفاض الثاني على التوالي في ميزانية مكتب التقييم المستقل. ووفقاً للأرقام المتاحة في سبتمبر/أيلول 2020 عن برنامج القروض والمِنح في الصندوق فإن ميزانية مكتب التقييم المستقل المقترحة لعام 2021 تمثل 0.86 في المائة من برنامج القروض والمِنح المتوقع، وهي تقل بذلك عن السقف المحدد لميزانية المكتب الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، وهو 0.9 في المائة. وستُخفَّض النسبة إلى 0.75 في المائة في ضوء آخر الأرقام التي أصدرتها الإدارة مؤخرا بشأن برنامج القروض والمِنح الذي سيبلغ 778 مليون دولار أمريكي.

10- وطرح أعضاء اللجنة تساؤلات عن استخدام الميزانية الإدارية لمكتب التقييم المستقل في عام 2020 والتكاليف التقديرية لتعيين مدير مكتب التقييم المستقل.

11- ورحبت اللجنة أثناء مداولاتها بشأن برنامج العمل والميزانية المقترحين للصندوق، بالتحسينات والتفاصيل عالية الجودة في وثيقة ميزانية عام 2021 بعد الاستعراض المسبق الذي أجري من قبل، وأعربت عن تأييدها للاقتراح المقدَّم من الصندوق الذي يدعو فيه إلى زيادة نسبة ترحيل الأموال في ضوء الظروف الاستثنائية الناشئة عن جائحة كوفيد-19. ومن الناحية الأخرى، تم التأكيد على أن نسبة الترحيل البالغة 10 في المائة في عام 2021 ستعتبر استثنائية ولا بد من العودة بعد ذلك إلى المستوى الطبيعي الذي يقل عن 3 في المائة.

12- وأكدت اللجنة من جديد أن النفقات غير المتكررة هي وحدها التي يمكن تمويلها من الأموال المرحلة، وأنه سيتعيَّن استيعاب الأنشطة المنتظمة في الميزانية العادية. وطلب الأعضاء مزيداً من التفاصيل بشأن المجالات التي من المفترض أن تخصَّص لها نسبة الأموال المرحلة البالغة 10 في المائة.

13- وطلب الأعضاء أيضاً مزيداً من المعلومات عن الأساس المنطقي لزيادة الميزانية الرأسمالية وكذلك عن استخدام الخبراء الاستشاريين في المؤسسة الذي ينبغي أن يكون محدودا من حيث المبدأ وأن يقتصر على المجالات غير الحساسة، وأسباب تخفيض تكاليف السفر. ويرحب الأعضاء بتقديم تفاصيل عن كيفية تأثير خطط اللامركزية في الصندوق على الميزانية في عام 2021 وما بعده.

14- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء انخفاض تمويل دائرة إدارة البرامج على الرغم من زيادته بمقدار 27 مكافئاً متفرغاً، وطلبت معلومات عن استمرارية العمل في ضوء التعديلات الجارية في قوة العمل، بما في ذلك من خلال برنامج إنهاء الخدمة. كما تم الإعراب عن القلق بشأن التخفيض المقترح في ميزانية مكتب المراجعة والإشراف، الذي علمت به اللجنة عند مناقشة بند سابق وطلبت إجراء متابعة.

15- ولاحظت اللجنة أيضاً بعض التضارب في الميزانية ووثائق الموارد المتاحة لعقد الالتزامات فيما يتصل ببرنامج القروض والمِنح، وطلبت تحسين مواءمة وثائق الصندوق في المستقبل. واستفسرت اللجنة أيضاً عما

إذا كان المستوى المستهدف لبرنامج قروض ومِنح التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لا يزال قابلاً للتحقيق، معربة في الوقت نفسه عن تقديرها لمراعاة الاعتبارات الجنسانية. وسيكون من دواعي التقدير إعداد خطة بشأن الطريقة التي يعتزم بها الصندوق قياس كفاءته وإدارتها في السنوات المقبلة. وأشارت اللجنة إلى أن استعراض الأقران على أساس المؤسسات المماثلة، سيمثِّل تكملة مفيدة في هذا الصدد.

16- وأكدت الإدارة من جديد للجنة أنه، في سياق الترحيل المقترح للأموال، سيجري إعداد قائمة بالمجالات المستهدفة من أجل تحقيق مزيد من الشفافية، وأن نسبة الترحيل البالغة 10 في المائة ستكون استثنائية، وسيعود الصندوق في المستقبل إلى النسبة الطبيعية، وهي 3 في المائة. وتم التأكيد أيضاً على أن الصندوق سيستخدم الأموال المرحلة من أجل الأنشطة غير المتكررة ولن تستخدم في الأعمال اليومية. ويهدف جزء كبير من الأموال المرحلة إلى تدارك أي تأخير تشغيلي، وإلى التخفيف من المخاطر، وتطوير المرافق، والخدمات الطبية، وكذلك تحسين الأمن السيبراني.

17- وفيما يتعلق بتكاليف السفر، ذكرت الإدارة أنه من المتوقع تخفيض تكاليف السفر في عام 2021 وبقاؤها عند مستويات أقل. ويرجع ذلك في جانب منه إلى اعتزام الصندوق تحسين بصمته الكربونية وكذلك زيادة اللامركزية، مما سيحد من الحاجة إلى السفر عبر القارات. ومع ذلك، لن تكون التخفيضات في تكاليف السفر في عام 2021 كافية لتعويض تكاليف اللامركزية.

18- وأوضحت الإدارة كذلك أن العمليات تُشكل صميم مهمة الصندوق وأن هناك تركيزاً قوياً على توفير التمويل الكافي للدوائر المعنية بالبرامج، مثل دائرة إدارة البرامج. ومع ذلك، من المهم أيضاً في إطار ميزانية النمو الحقيقي الصفري توفير التمويل لمجالات أخرى ذات أولوية، مثل الشؤون القانونية أو إدارة المخاطر أو مراجعة الحسابات أو إطار تمويل الاقتراض السيادي، وهي مجالات تدعم أنشطة برامج الصندوق بطريقة غير مباشرة. وتأثرت دائرة إدارة البرامج، وهي الدائرة الأكبر في الصندوق التي لديها كثير من عناصر السفر، تأثراً غير متناسب بسبب انخفاض ميزانية السفر بنسبة 27.5 في المائة. وإذا بدأت ميزانية الصندوق نموها مرة أخرى في السنوات القليلة المقبلة، سيوجه جزء كبير من الزيادة إلى دائرة إدارة البرامج.

19- وفيما يتعلق بالانضباط في الميزانية، أكدت الإدارة عدم إمكانية مقارنة الصندوق بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى لأنه، خلافا لتلك المنظمات، يمرُّ بمرحلة تحول رئيسية باعتباره مؤسسة تمويل إنمائي. ومن الواضح أن الموارد الإضافية مطلوبة لذلك الغرض.

20- وفيما يتعلق ببرنامج إنهاء الخدمة، أوضحت الإدارة أن الغرض منه هو معالجة قصور الأداء وليس تخفيض الوظائف. ولذلك من المتوقع أن يؤدي اتخاذ هذه التدابير إلى تحسين أداء الموظفين وسيكون بالتالي مفيداً في نهاية المطاف لاستمرارية العمل.

21- وعلى الرغم من تحديات جائحة كوفيد-19، أكدت الإدارة أنه لا يزال من الممكن بلوغ المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمِنح، وهو 3.5 مليار دولار أمريكي.

22- وأقرت الإدارة بأن العودة إلى المستويات السابقة لا تكفي لتبرير زيادة الميزانية الرأسمالية في عام 2021، وأن السبب الرئيسي هو الحاجة إلى تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الصندوق. وبمجرد الانتهاء من ذلك، ستُخفَّض مستويات الميزانية الرأسمالية مرة أخرى. وأضافت أن الميزانية الرأسمالية النهائية المقترحة في وثيقة الميزانية تقع في أدنى النطاق الوارد في الاستعراض المسبق رفيع المستوى.

23- وأكدت الإدارة من جديد للجنة أن العمل يمضي على قدم وساق في تحديد كيفية تحسين الإبلاغ عن الكفاءة في الصندوق. وسيظل الهدف العام بطبيعة الحال هو تحسين العائد على كل دولار يُنفق من الميزانية الإدارية.

24- وأقرت الإدارة بضرورة عدم الاستعانة بالخبراء الاستشاريين إلاّ في المجالات التي ينخفض فيها مستوى السرية وفي الحالات التي يوجد فيها حالياً افتقار إلى مهارات معيَّنة.

25- وأوضح المدير المؤقت لمكتب التقييم المستقل أن استخدام الميزانية الإدارية لعام 2020 يُعبِّر عن أزمة جائحة كوفيد-19 العالمية وإلغاء البعثات وحلقات العمل التي يتم تنظيمها في الخارج. وفيما يتعلق بالمبلغ المرصود في الميزانية لتعيين مدير جديد لمكتب التقييم المستقل، أوضح أن هذه الميزانية أقل بالقيمة الاسمية عما كانت عليه عند تعيين المدير السابق (2013-2014)، وأنه لا بد من مراعاة تكاليف السفر والطوارئ الأخرى (تم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة مرتين في الفترة 2013-2014). ويرجع أيضاً التخفيض في هذه الميزانية إلى عدم سفر المرشحين.

26- وعقب المناقشات، اعتُبر أنه تم استعراض برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2021، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2021 وخطته الإشارية للفترة 2022-2023. واتُفق على تقديم الوثيقة إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020، إلى جانب الوثائق الإضافية التي تتناول تفاصيل المجالات التي سيجري فيها استثمار نسبة الأموال المرحلة البالغة 10 في المائة.